بنك الاستثمار القومي

قطاع الاستثمار والموارد

الدعم الفني للاستثمار

مؤشرات الاقتصاد المصري

يونيو ٢٠٢٥

المحتويات

مؤشرات الاقتصاد الكلي

مؤشرات الاقتصاد الحقيقي

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (سنوي) ---------- ٢
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (ربع سنوي) ---------- ٢

مؤشرات الأسعار المحلية

- معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين ---------- ٣
- معدل التضخم الأساسي ---------- ٣
- أسعار أهم السلع الغذائية ---------- ٤

مؤشرات القطاع الخارجي

- عجز الميزان التجاري ---------- ٤
- ميزان المعاملات الجارية ---------- ٥

مصادر النقد الاجنبي

- حصيلة الصادرات ---------- ٥
- عائدات هيئة قناة السويس ---------- ٦
- الإيرادات السياحية ---------- ٦
- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ---------- ٧
- تحويلات المصريين العاملين بالخارج ---------- ٧

مؤشرات المالية العامة

- العجز الكلي ---------- ٨
- الإيرادات الضريبية ---------- ٨

مؤشرات مالية الحكومة

- الدين المحلي ---------- ٩
- الدين الخارجي المصري ---------- ٩

مؤشرات القطاع المالي والنقدي

- السيولة المحلية وانعكاسها على اشباه النقود والمعروض النقدي ---------- ١٠
- نمو اجمالي الودائع الحكومية وغير الحكومية ---------- ١٠
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من البنوك ---------- ١١
- صافي الاحتياطيات الدولية ---------- ١١
- تطور أسعار العائد للإيداع والاقراض ---------- ١٢
- مؤشرات البورصة المصرية ---------- ١٢

مؤشرات السكان والعمل

- تعداد السكان ---------- ١٣
- معدل البطالة ---------- ١٣

أولا: مؤشرات الاقتصاد الكلي

مؤشرات الاقتصاد الحقيقي

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (سنوي)

توقعت وكالة ستاندرد أند بورز أن ينتعش النشاط الاقتصادي لمصر من السنة المالية ٢٤-٢٠٢٥، لكن بمعدل أقل من توقعاتها السابقة، وأن يسجل٤,١٪ في المتوسط (خلال الفترة من السنة المالية ٢٤-٢٠٢٥حتي العام المالي ٢٧-٢٠٢٨)، كما توقعت أن يتسارع النمو تدريجيًا إلى ٤٪ العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، و٤,٣٪ في العام المالي التالي له، و٤,٦٪ في العام المالي ٢٧-٢٠٢٨، على أن يسجل ٣,٥٪ في العام المالي الحالي ٢٤-٢٠٢٥.

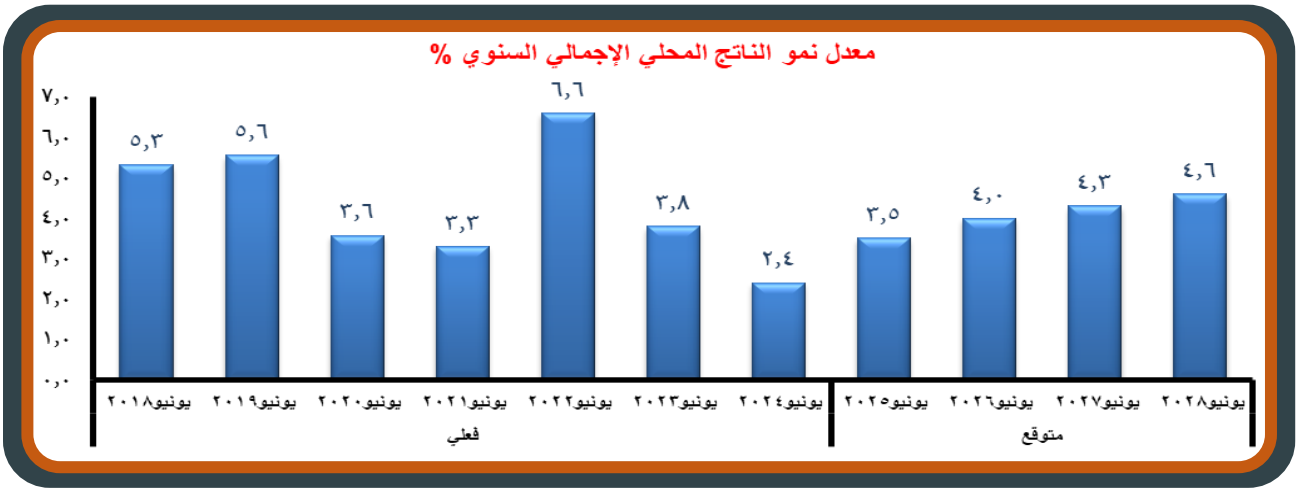

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (ربع سنوي)

أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الدولي، أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر قد سجل ارتفاعًا ملحوظًا ليصل إلى ٤,٣٪ خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٤-٢٠٢٥، مقارنة بمعدل ٢,٣٪ في الربع المناظر للعام المالي السابق. ويعزى هذا النمو إلى تبني الحكومة المصرية سياسات واضحة من أجل ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي إلى جانب تعزيز حوكمة الإنفاق الاستثماري، وجاء النمو مدفوعًا بتوسع في القطاعات الرئيسة، حيثُ سجلت الصناعات التحويلية غير النفطية نموًا متزايدًا، إلى جانب انتعاش قطاع السياحة (ممثلة في المطاعم والفنادق)، وازدهار قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى تعزيز أنشطة النقل والتخزين المرتبطة بالتجارة، وذلك رغم التراجع المستمر في إيرادات قناة السويس نتيجة التوترات الجيوسياسية.

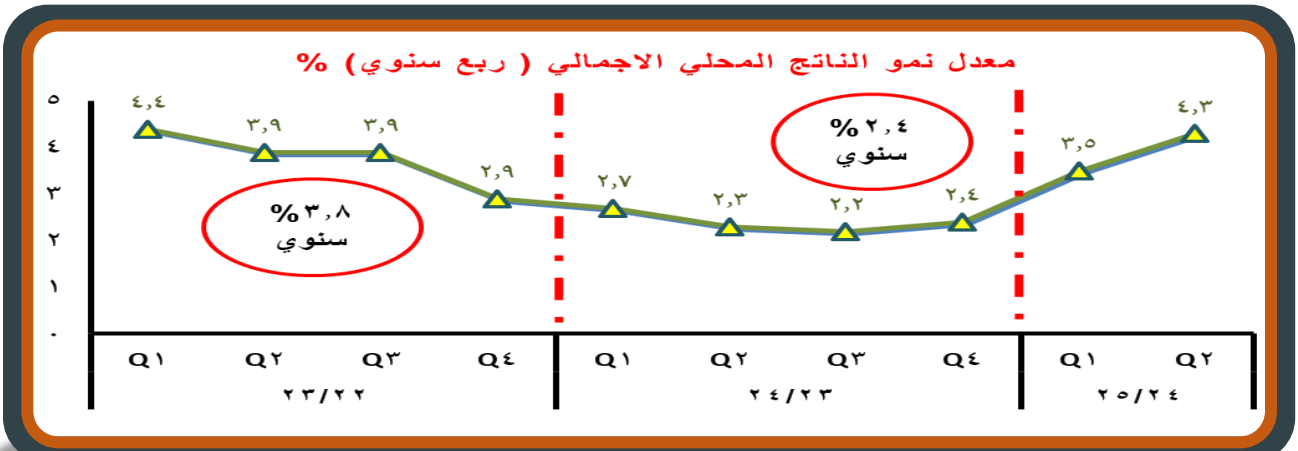

مؤشرات الأسعار المحلية

معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين (الحضر)

كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن ارتفاع معدلات التضخم في المدن المصرية خلال شهر مايو ٢٠٢٥ لنحو ١٦,٨٪ على أساس سنوي مقارنة مع ١٣,٩٪ في أبريل ٢٠٢٥، وعلى أساس شهري ارتفعت الأسعار ١,٩٪ في مايو٢٠٢٥ مقارنة ١,٣ ٪ بشهر أبريل ٢٠٢٥.

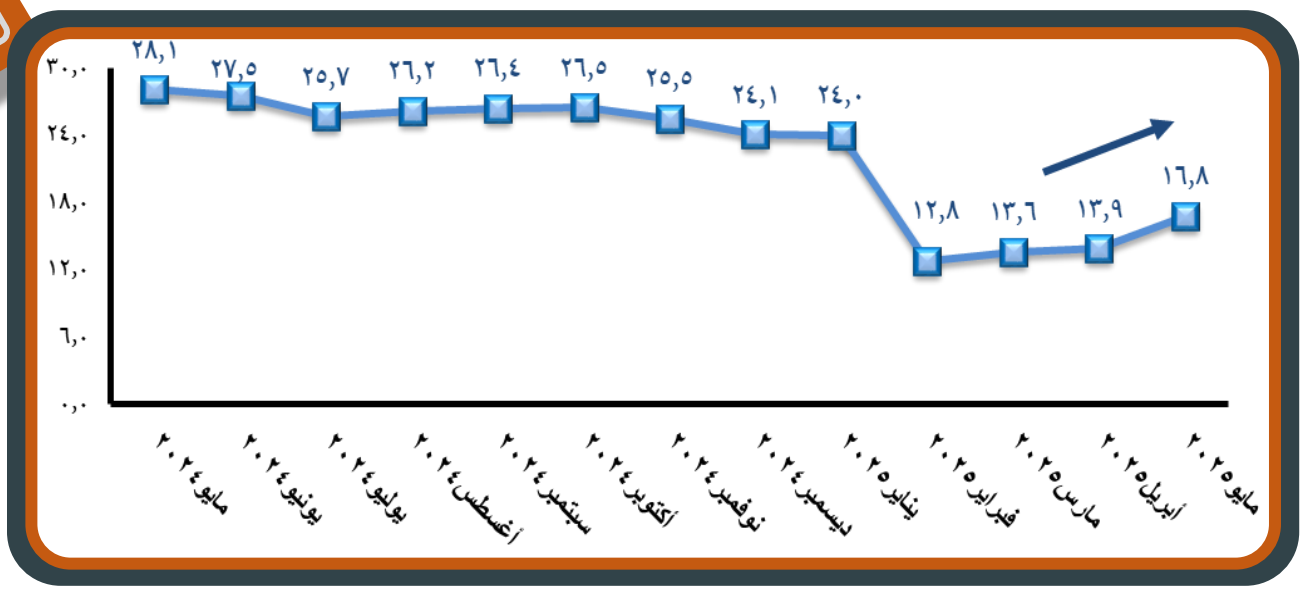

معدل التضخم الاساسي

أظهرت بيانات البنك المركزي المصري، ارتفاع المعدل السنوي للتضخم الأساسي، ليصل إلى ١٣,١٪ في مايو ٢٠٢٥، مقابل ١٠,٤٪ في أبريل ٢٠٢٥، مسجلاً أعلى مستوى له منذ بداية العام الحالي ٢٠٢٥. ويستهدف البنك المركزي النزول بمعدل التضخم على مستوى مدن مصر إلى ٧٪ بزيادة أو أقل ٢٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٦.

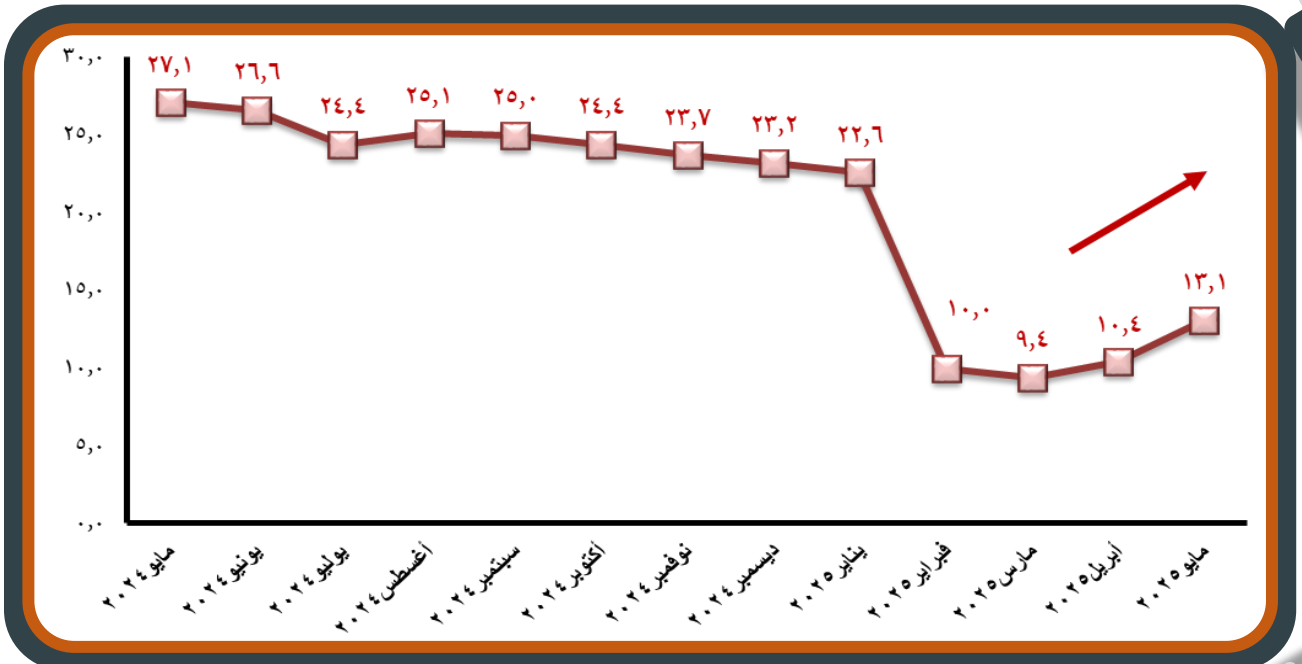

أسعار أهم السلع الغذائية

رصد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بورصة أسعار أهم السلع الغذائية في ضوء بيانات الشهر الحالي والشهر المقابل للشهر الحالي من السنة السابقة، ونسب التغير السنوية لهذه الأسعار، والتي أظهرت ارتفاع متوسط أسعار كافة السلع الغذائية في شهر أبريل ٢٠٢٥ عن سعرها في نفس الشهر من العام السابق.

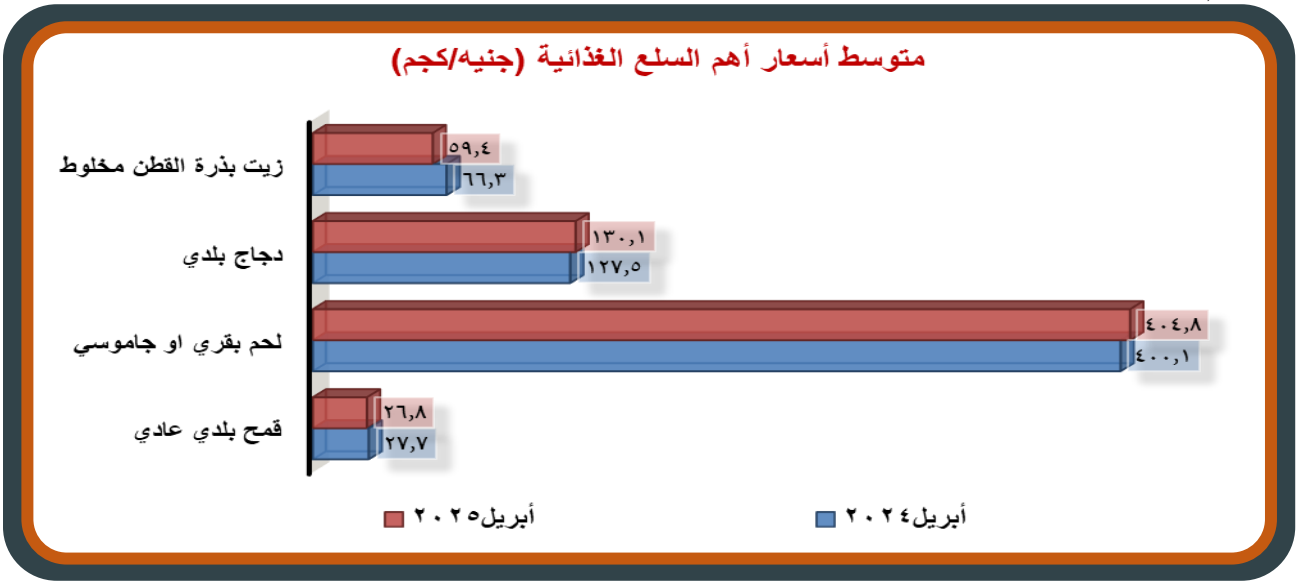

مؤشرات القطاع الخارجي

عجز الميزان التجاري

أفادت بيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، انخفاض قيمة عجز الميزان التجاري لمصر خلال مارس ٢٠٢٥ لنحو ٢,٥٠ مليار دولار مقابل ٤,٠٩ مليار دولار في مارس ٢٠٢٤، بنسبة انخفاض قدرها ٣٨,٦ ٪ على أساس سنوي. وأرجع الجهاز ارتفاع قيمة الصادرات المصرية خلال مارس ٢٠٢٥ إلى زيادة صادرات عدد من السلع، أهمها: منتجات البترول بنسبة ٦,٣٪، والملابس الجاهزة بنسبة ٢٧,٧٪، والعجائن والمحضرات الغذائية المتنوعة بنسبة ١٩,٥٪، والبقول الجافة بنسبة ٣٥,٢٪.

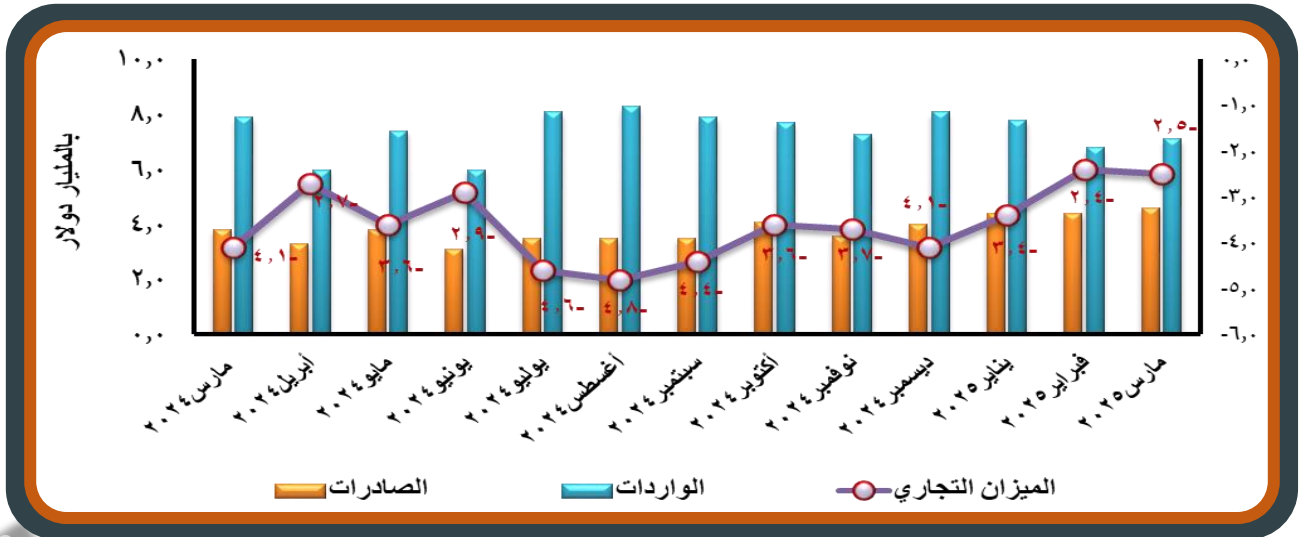

ميزان المعاملات الجارية

أعلن البنك المركزي المصري، اتساع عجز ميزان المعاملات الجارية في مصر لنحو ١١,١ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٤-٢٠٢٥، مقابل ٩,٦ مليار دولار في نفس الفترة من العام المالي ٢٣-٢٠٢٤، ويرجع ذلك لارتفاع العجز في الميزان التجاري بنحو ٢٧,٥ مليار دولار، وتراجع الفائض في ميزان الخدمات بمعدل ٢١,٢ ٪ ليقتصر على نحو ٧,٢ مليار دولار، وقد حد من تفاقم هذا العجز ارتفاع التحويلات الجارية بمعدل ٨١,٦ ٪ لتصل لنحو ١٧,١ مليار دولار، مدفوعة بتصاعد تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، والتحسن في الإيرادات السياحية.

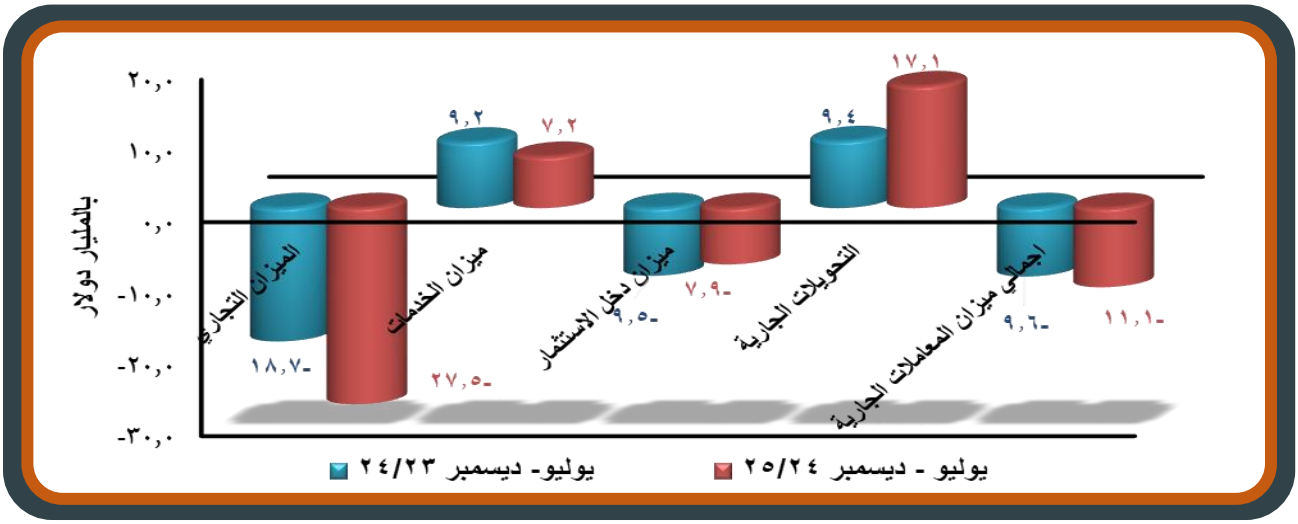

مصادر النقد الاجنبي

حصيلة الصادرات

أظهر تقرير أداء ميزان المدفوعات خلال النصف الأول (يوليو-ديسمبر) للعام المالي ٢٤-٢٠٢٥ الصادر من البنك المركزي، أن حصيلة الصادرات المصرية السلعية غير البترولية سجلت ارتفاعا بنحو ٢,٥ مليار دولار لتبلغ نحو ١٥,٧ مليار دولار مقابل ١٣,٢ مليار دولار بنفس الفترة من العام الماضي. وقد تركز الارتفاع في الصادرات من أسلاك وكابلات، وملابس جاهزة، والفواكه الطازجة أو المجففة، والالومنيوم ومصنوعاته.

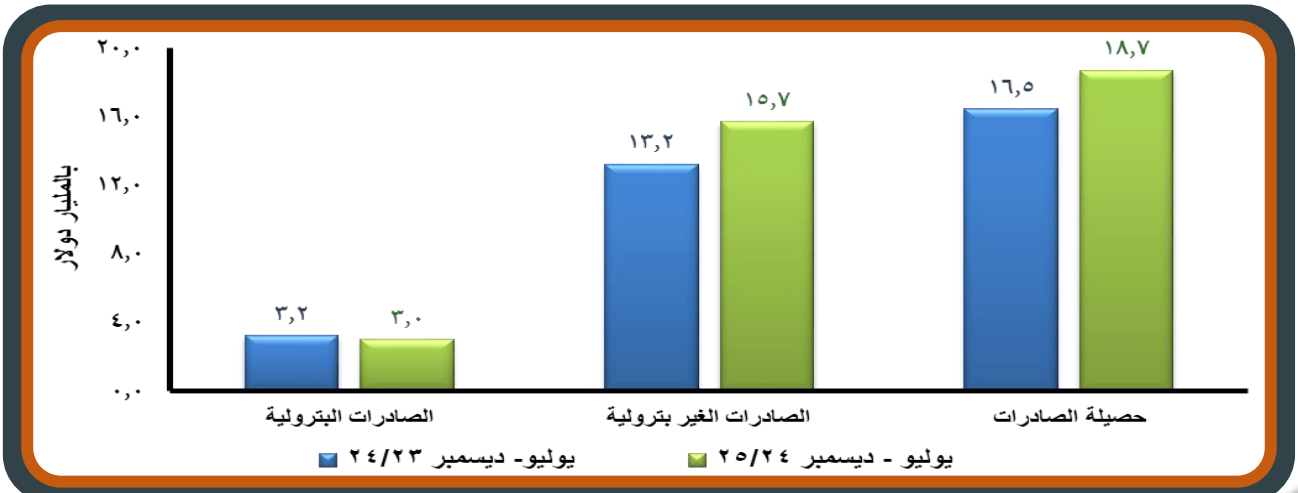

عائدات هيئة قناة السويس

كشف تقرير أداء ميزان المدفوعات خلال النصف الأول (يوليو-ديسمبر) للعام المالي ٢٤-٢٠٢٥ الصادر من البنك المركزي، انخفاض إيرادات رسوم المرور في قناة السويس بمعدل ٦٢,٣٪ لتسجل نحو ١,٨مليار دولار مقابل نحو ٤,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق، وذلك لانخفاض الحمولة الصافية بمعدل ٦٩,٢٪ لتقتصر علي ٢٤٤,٧ مليون طن وكذلك انخفاض عدد السفن العابرة بمعدل ٥٢,٢٪ ، الأمر الذي يرجع لاستمرار التوترات التي تشهدها حركة الملاحة في البحر الأحمر، مما اضطر العديد من شركات الشحن التجارية لتحويل مسارها لممرات بديلة.

الإيرادات السياحية

وفقا لتقرير أداء ميزان المدفوعات خلال النصف الأول (يوليو-ديسمبر) للعام المالي ٢٤-٢٠٢٥ الصادر من البنك المركزي، ارتفعت الإيرادات السياحية بمعدل ١٢,٤ ٪ لتسجل نحو ٨,٧ مليار دولار مقابل نحو ٧,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق ، وذلك لارتفاع عدد الليالي السياحية لتسجل ٩٣,٥ مليون ليلة سياحية، مقابل ٨٣,٢ مليون ليلة سياحية في الفترة المناظرة من العام المالي السابق.

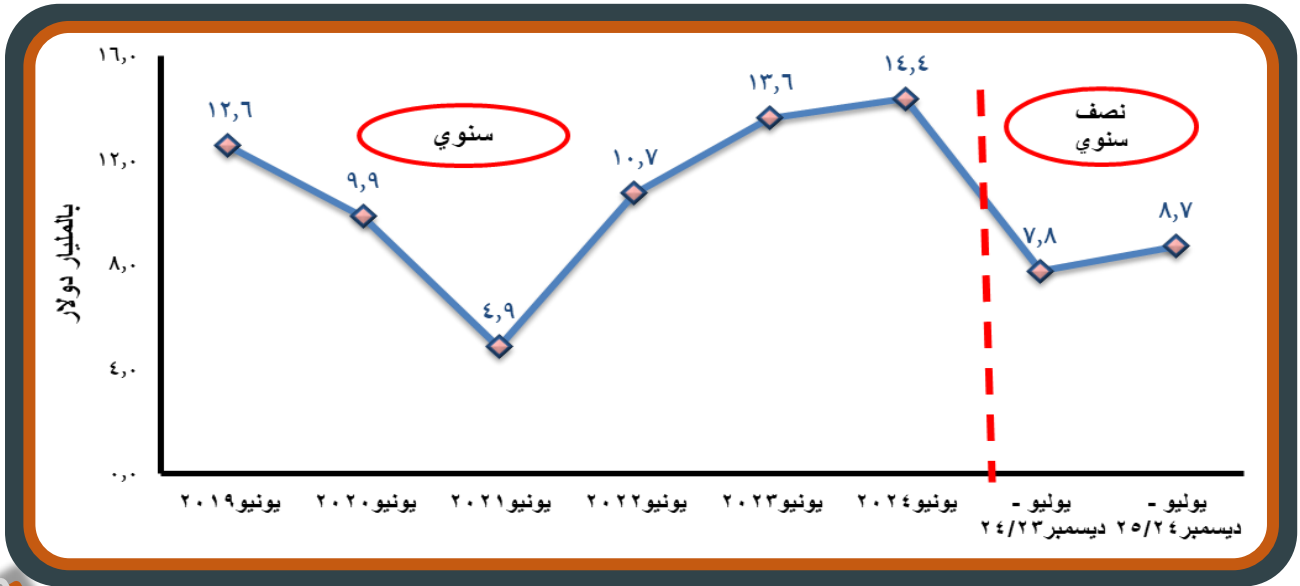

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر

أوضح تقرير أداء ميزان المدفوعات خلال النصف الأول (يوليو–ديسمبر) للعام المالي ٢٤–٢٠٢٥ الصادر من البنك المركزي، أن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر سجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٦,٠ مليار دولار مقابل نحو ٥,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق.

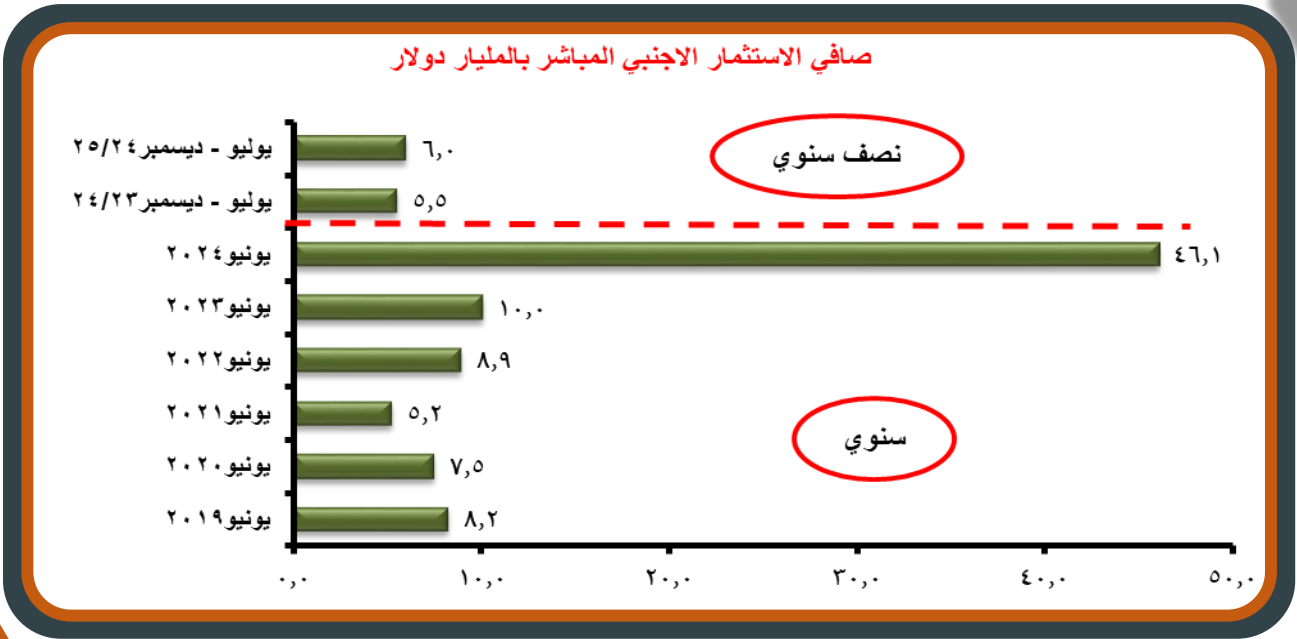

تحويلات المصريين العاملين بالخارج

أعلن البنك المركزي المصري، أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج حققت قفزات متتالية عقب الإجراءات الإصلاحية في مارس ٢٠٢٤ حيث ارتفعت خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٤ لتصل إلى ٣,٢ مليار دولار (مقابل نحو ١,٦ مليار دولار خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٣). كما شهدت التحويلات خلال الفترة (من يوليو: ديسمبر ٢٠٢٤) ارتفاعاً بمعدل ٨٠,٧٪ لتصل إلى نحو ١٧,١ مليار دولار (مقابل نحو ٩,٤مليار دولار) خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق.

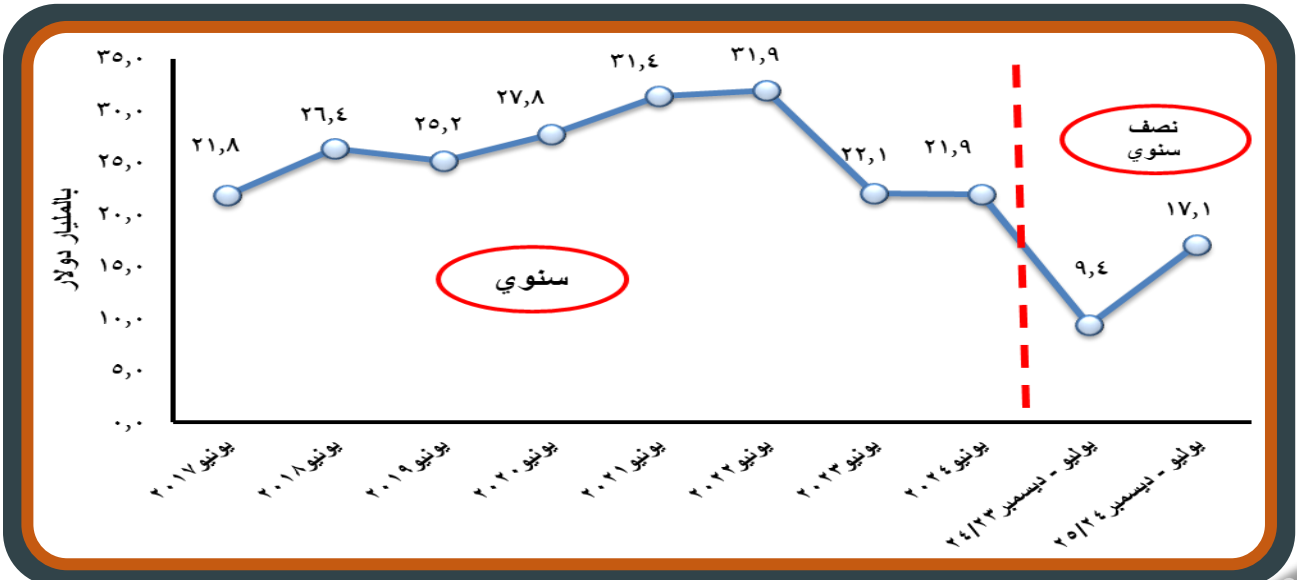

مؤشرات المالية العامة

العجز الكلي

وفقا لتقرير صادر عن وزارة المالية، صرح وزير المالية المصري، عن تراجع العجز الكلي لموازنة الدولة المصرية خلال الفترة من يوليو٢٠٢٤ وحتى نهاية أبريل ٢٠٢٥، ليصل إلى ١,١٢٠ تريليون جنيه ما يعادل ٦,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٩٥٩,٨٦٢ مليار جنيه ما يعادل ٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ذاتها من العام السابق عليه، ويرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها زيادة الإنتاج المحلي وتوافر الدولار في السوق المصرية وزيادة إيرادات الحكومة في الفترة الماضية، فضلا عن تراجع الدعم الحكومي من خلال رفع الدعم جزئيا.

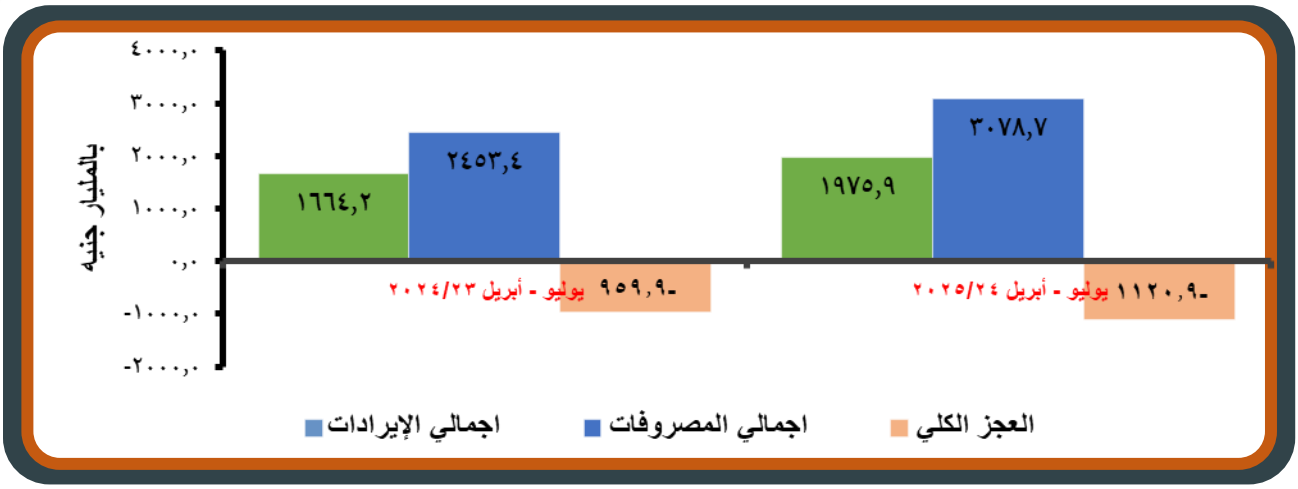

الإيرادات الضريبية

كشفت أحدث التقارير الصادرة عن وزارة المالية، أن إيرادات مصر الضريبية ساهمت خلال أول ١٠ أشهر بميزانية العام المالي ٢٤-٢٠٢٥ (يوليو٢٠٢٤: أبريل٢٠٢٥) بنسبة ٨٦,٥٪ من إجمالي إيرادات الدولة، وبلغت نحو ١٧١٠ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٢٤١,٢ مليار جنيه بنفس الفترة من العام المالي السابق، وترى الوزارة أن الارتفاع الملحوظ في الإيرادات الضريبية يأتي في ضوء تعافي النشاط الاقتصادي وحل أزمة النقد الأجنبي، بالإضافة إلى مساهمة ميكنة النظم الضريبية في تطوير الإدارة الضريبية وزيادة الحصيلة وتوسيع القاعدة الضريبية.

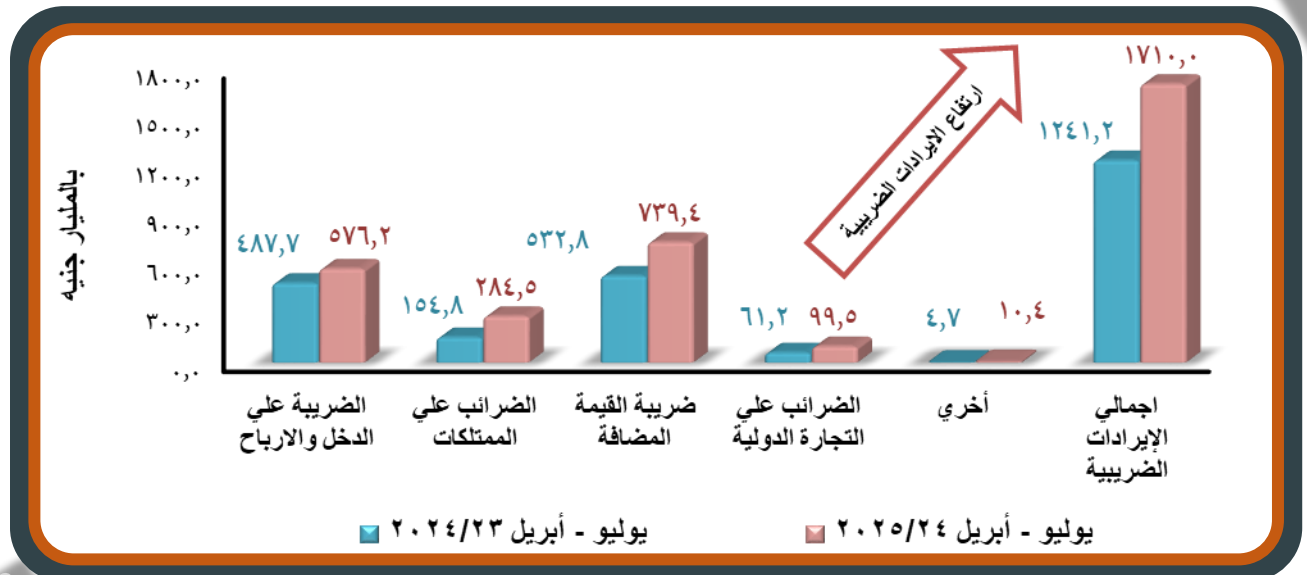

مؤشرات مالية الحكومة

الدين المحلي

ارتفع الدين المحلي المصري بنهاية سبتمبر ٢٠٢٤ بنسبة ٩ ٪ ليصل إلى ٩,٥١٥ تريليون جنيه، مقابل ٨,٧٢ تريليون جنيه خلال يونيو٢٠٢٤، بحسب البيانات المنشورة على موقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي المصرية. وقد انخفض الدين المحلي المصري بنهاية يونيو ٢٠٢٤ بنسبة ٢,٧ ٪، ليبلغ ٨,٧٢ تريليون جنيه، مقابل ٨,٩٦٥ تريليون جنيه خلال مارس ٢٠٢٤.

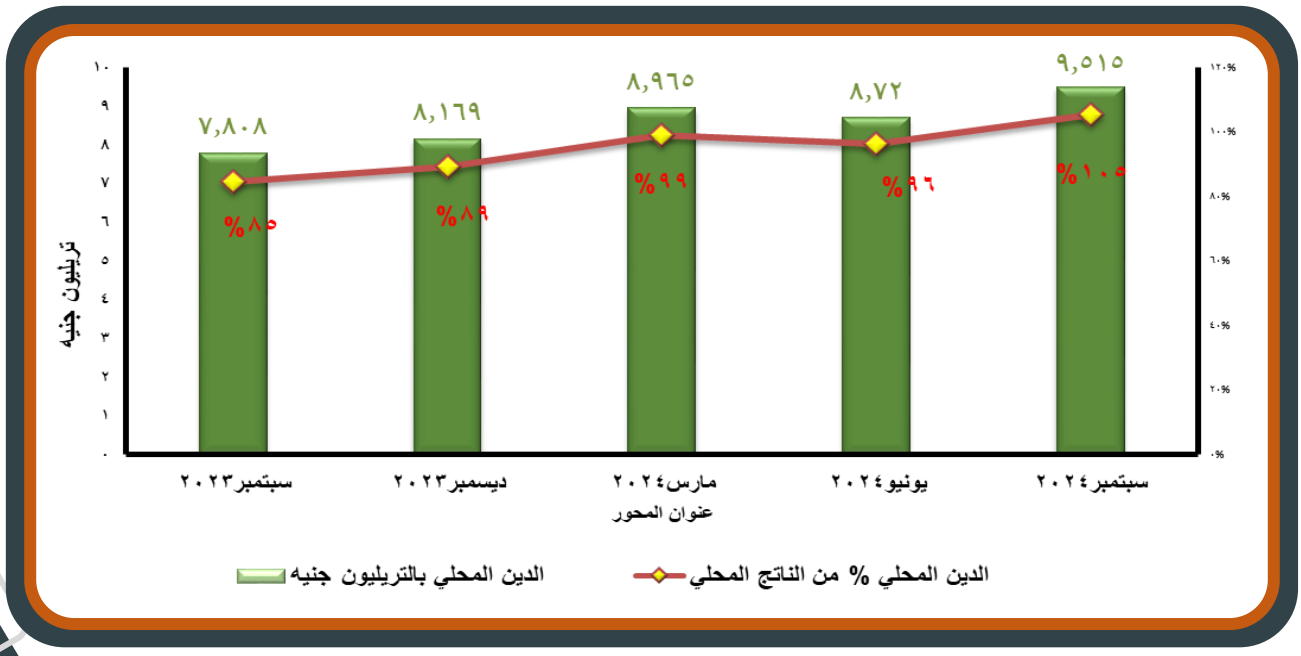

الدين الخارجي المصري

وفقا لبيان صادر عن البنك المركزي المصري، تراجع الدين الخارجي لمصر بنحو ١١١ مليون دولار خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٤-٢٠٢٥، ليصل إلى ١٥٥,٠٩ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، مقابل ١٥٥,٢٠ مليار دولار بنهاية سبتمبر ٢٠٢٤.

مؤشرات القطاع المالي والنقدي

السيولة المحلية وانعكاسها على اشباه النقود والمعروض النقدي

كشفت أحدث بيانات صدرت عن البنك المركزي المصري، ارتفاع السيولة المحلية لتبلغ ١٢,٢١٨ تريليون جنيه بنهاية فبراير ٢٠٢٥، مقابل ١١,٨٦٥ تريليون جنيه بنهاية يناير ٢٠٢٥، وسجل المعروض النقدي بنهاية فبراير ٢٠٢٥ نحو ٣,٠٥٥ تريليون جنيه مقابل ٢,٩٤٢ تريليون جنيه بنهاية يناير٢٠٢٥.

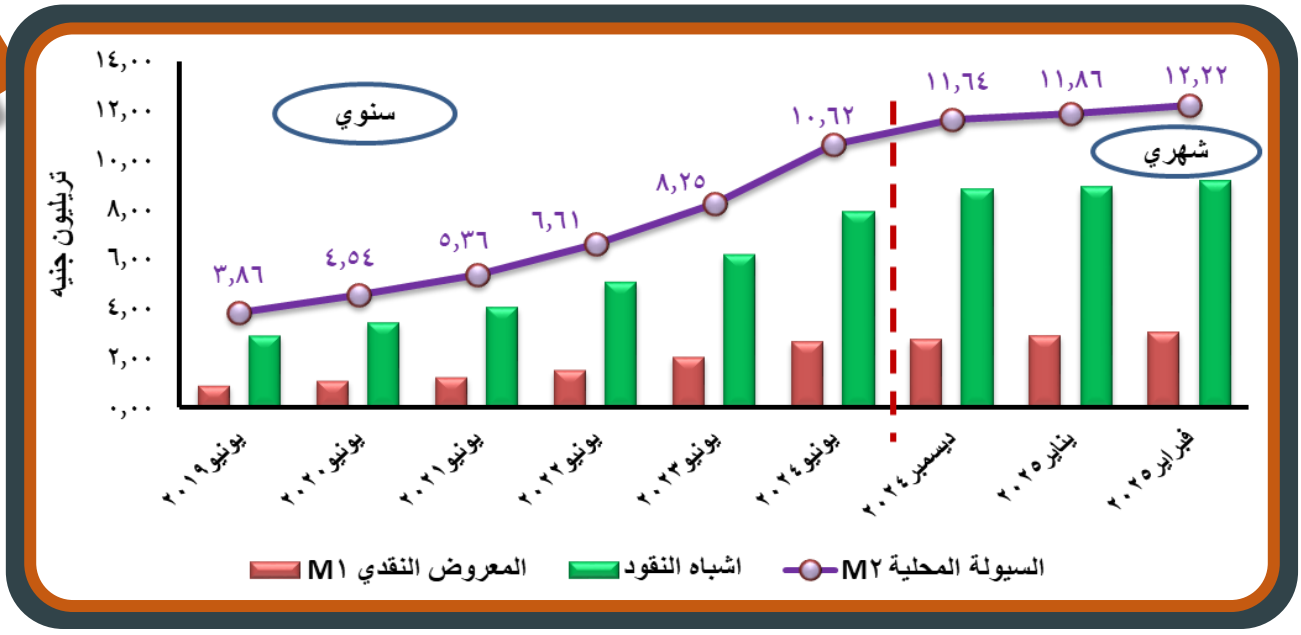

نمو اجمالي الودائع الحكومية وغير الحكومية

أعلن البنك المركزي في نشرته الإحصائية الشهرية، عن ارتفاع ودائع عملاء البنوك بالقطاع المصرفي لتسجل ١٤,١٥١ تريليون جنيه بنهاية فبراير ٢٠٢٥، مقابل ١٣,٨٢١ تريليون جنيه بنهاية يناير ٢٠٢٥، وأن الودائع انقسمت إلى ودائع حكومية بقيمة ٢,٩٧٧ تريليون جنيه وودائع غير حكومية بقيمة نحو ١١,١٧٤ تريليون جنيه.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من البنوك

كشفت النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي عن ارتفاع أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك إلى ٨,٨٤٩ تريليون جنيه بنهاية فبراير ٢٠٢٥ مقابل ٨,٦٠٤ تريليون جنيه بنهاية يناير ٢٠٢٥، وأن أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك لغير الحكومة بلغت ٤,١٨٧ تريليون جنيه وأرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة بلغت نحو ٤,٦٦٢ تريليون جنيه بنهاية فبراير ٢٠٢٥.

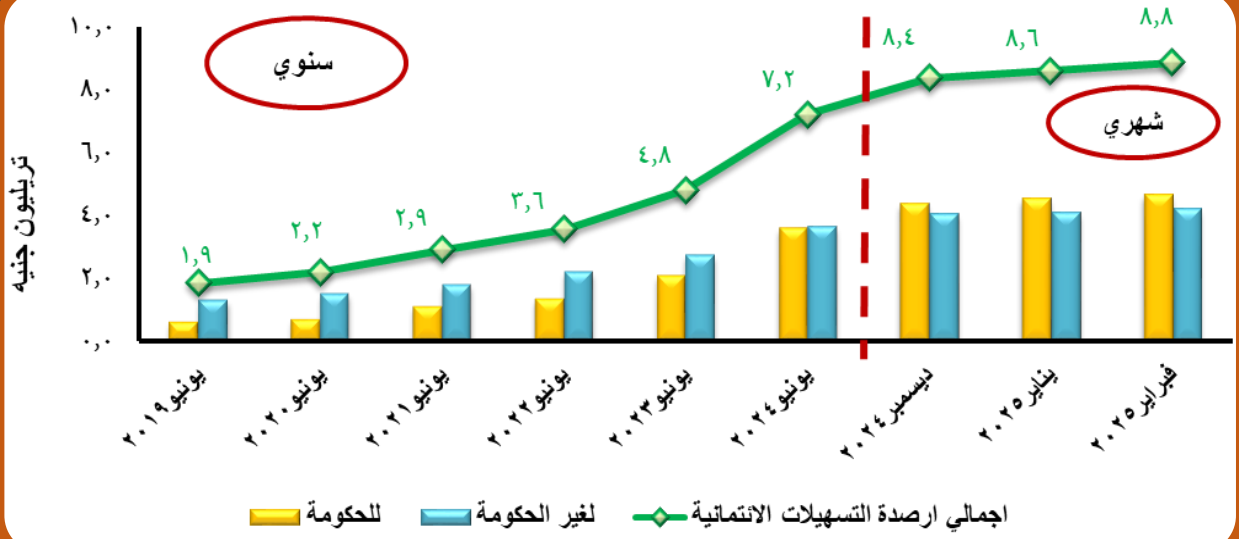

صافي الاحتياطيات الدولية

صرح البنك المركزي المصري، عن ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية إلى ٤٨,٥٢٦ مليار دولار بنهاية مايو ٢٠٢٥، مقابل ٤٨,١٤٤ مليار دولار في شهر أبريل السابق عليه، بزيادة قدرها ٣٨٢ مليون دولار. ويواصل الاحتياطي النقدي للبلاد الارتفاع في الشهور الأخيرة، في ظل تحسن تدفقات النقد الأجنبي للبلاد، برغم التحديات الكبيرة التي تواجهها بسبب الظروف في المحيط الإقليمي، وطبقًا للخبراء فإن ارتفاع الاحتياطي للمستوى الحالي يعزز من قدرته على توفير السلع الأساسية، وسداد أقساط وفوائد الديون الخارجية، ومواجهة الأزمات الاقتصادية في الظروف الاستثنائية.

تطور أسعار العائد للإيداع والاقراض

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٢ مايو ٢٠٢٥ خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس إلى ٢٤٪، ٢٥٪، ٢٤,٥٠٪، على الترتيب. كما قررت خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٤,٥٠٪.

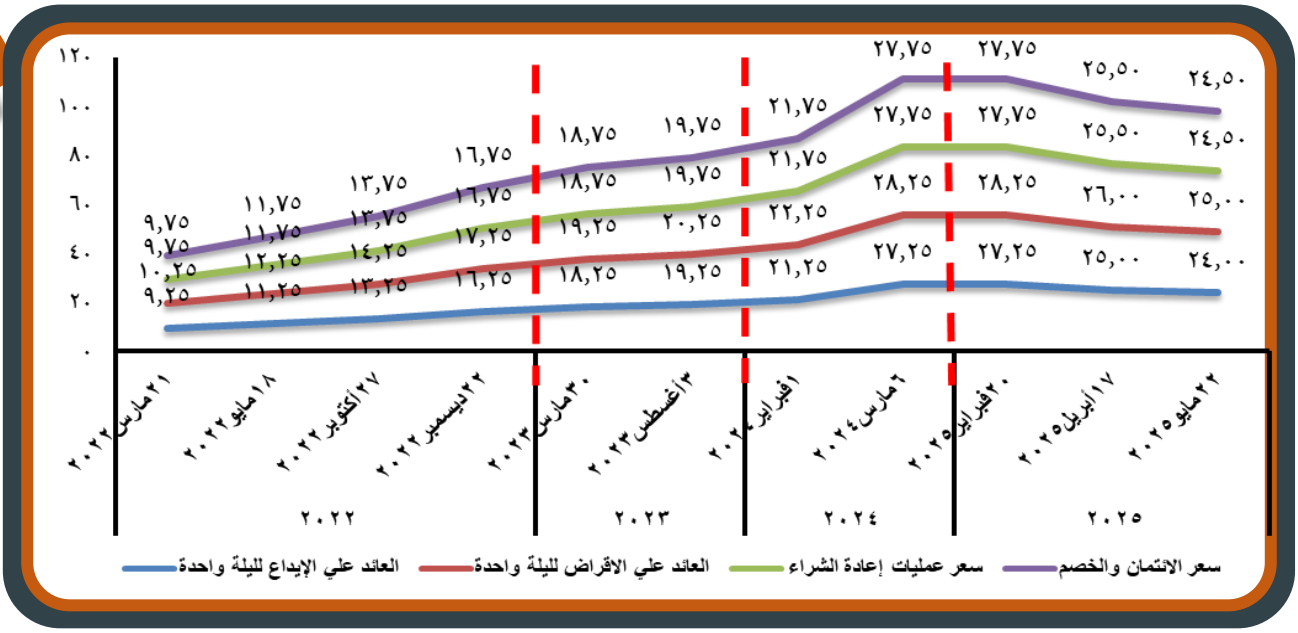

مؤشرات البورصة المصرية

صعدت مؤشرات البورصة المصرية بشكل جماعي خلال تعاملات آخر جلسة من جلسات شهر أبريل ٢٠٢٥، مدفوعة بعمليات شراء من المتعاملين المصريين فيما مالت تعاملات العرب والأجانب للبيع، وبلغت قيمة التداول ٣,٩ مليار جنيه، وربح رأس المال السوقي ٨ مليارات جنيه ليغلق عند مستوى ٢,٢٨١ تريليون جنيه. وارتفع مؤشر "إيجي إكس ٣٠" بنسبة ٠,٢٦٪ ليغلق عند مستوى ٣٢١٢٦ نقطة، وصعد مؤشر "إيجي إكس ٣٠ محدد الأوزان" بنسبة ٠,١٪ ليغلق عند مستوى ٤٠٠٤٨ نقطة.

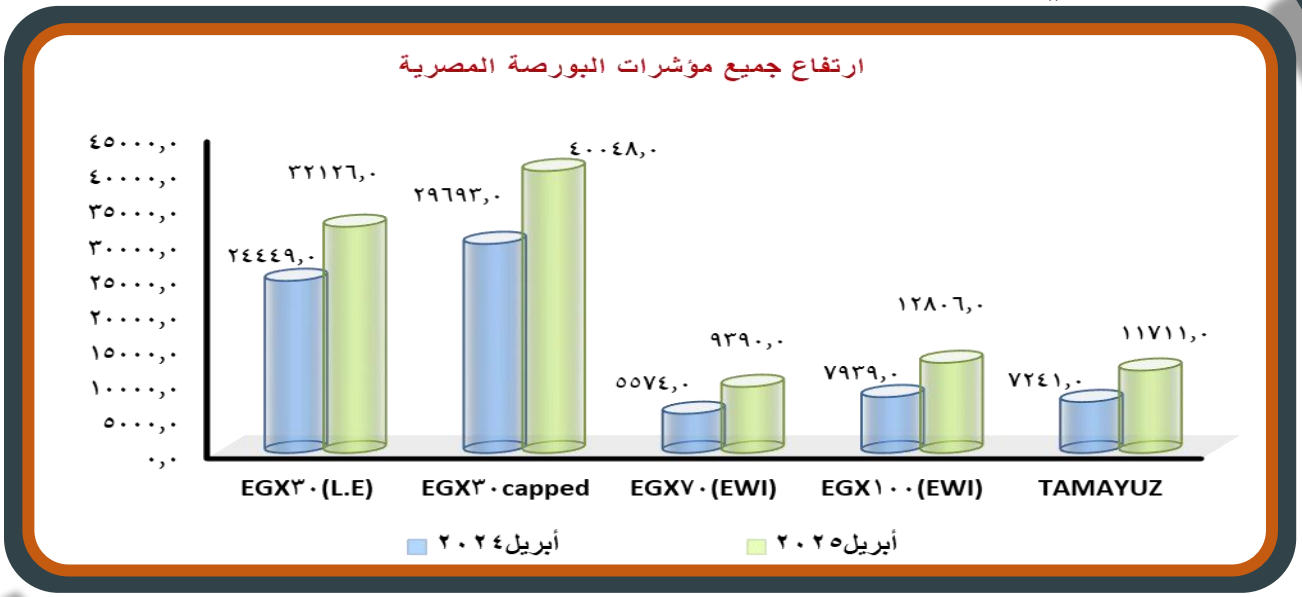

مؤشرات السكان والعمل

تعداد السكان

أعلنت الساعة السكانية التابعة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن عدد سكان مصر قد وصل حتى صباح يوم الأربعاء ١٨ يونيو ٢٠٢٥ لنحو ١٠٧ ملايين و٧٥٠ ألفاً نسمة، وذلك بزيادة ٧٥٠ ألف نسمة خلال ٢٢٨ يومًا فقط، منذ أن بلغ عدد السكان ١٠٧ ملايين نسمة في ٢ نوفمبر ٢٠٢٤. وأن أول زيادة بمقدار ٢٥٠ ألف نسمة بعد حاجز الـ ١٠٧ ملايين سجلت في ١٣ يناير ٢٠٢٥، أي بعد ٧٢ يومًا، ثم جاءت الزيادة الثانية في ٥ أبريل ٢٠٢٥ خلال ٨٢ يومًا، وأخيرًا تمت إضافة الربع مليون نسمة الثالثة اليوم بعد مرور ٧٤ يومًا فقط.

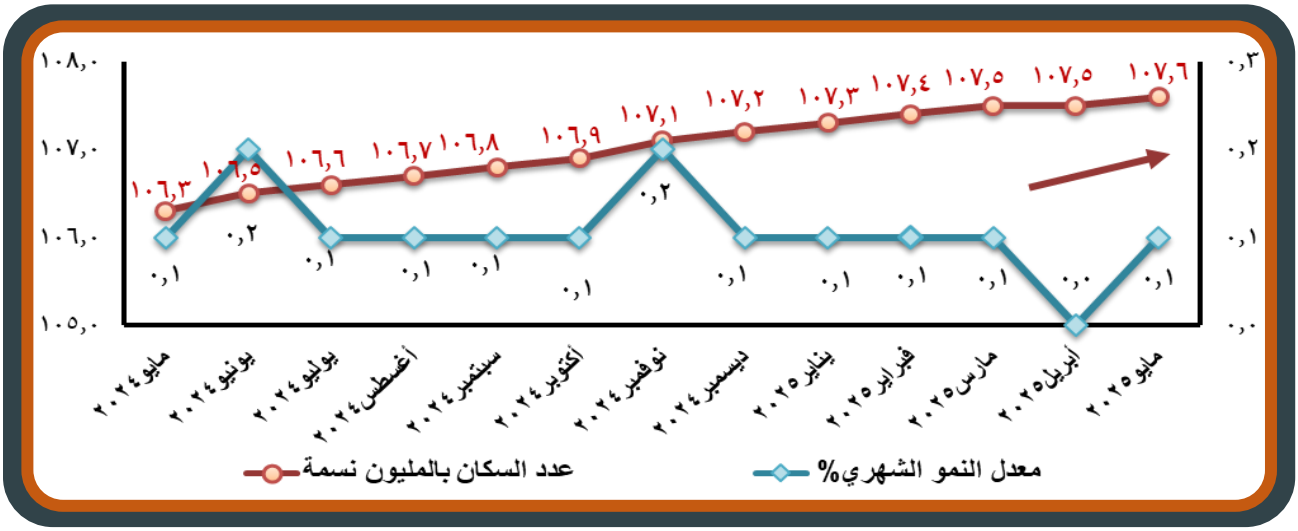

معدل البطالة

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن انخفاض معدل البطالة في مصر إلى ٦,٣٪ من إجمالي قوة العمل في الربع الأول من عام ٢٠٢٥، مقابل ٦,٤٪ بالربع السابق عليه. ويرجع ذلك لارتفاع أعداد المشتغلين بمقدار ٣٤٢ ألف مشتغل خلال الربع الحالي عن الربع السابق وانخفاض المتعطلين بمقدار ١٩ ألف متعطل مما أدى لارتفاع قوة العمل بمقدار ٣٢٣ ألف فرد.

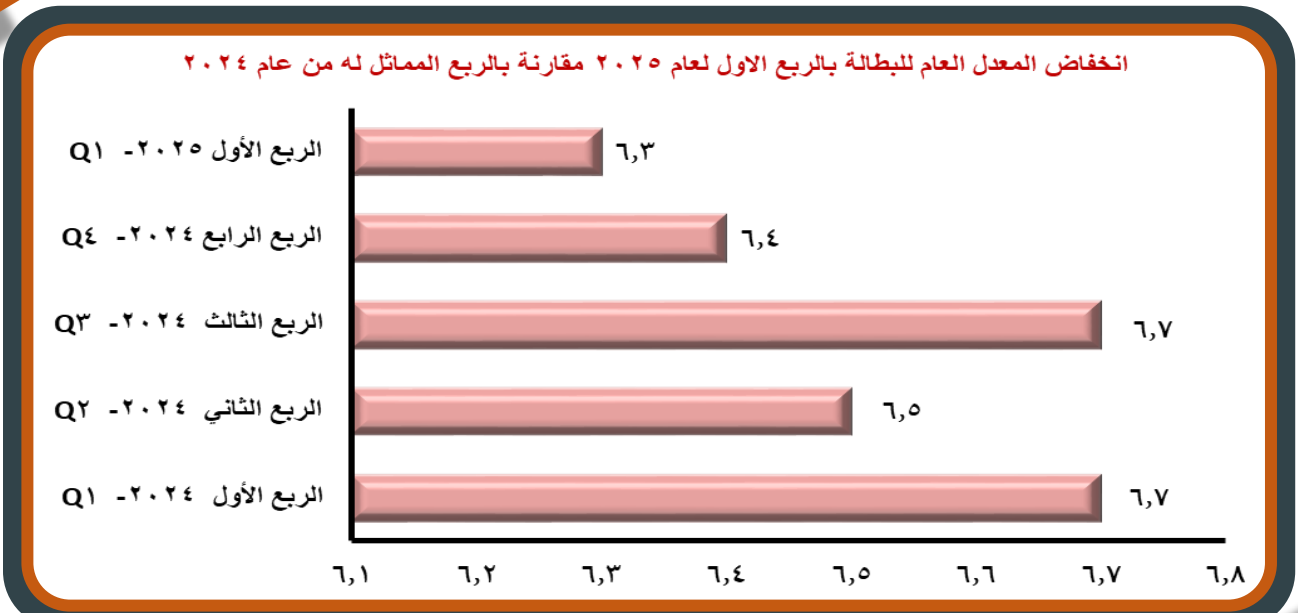

مؤشرات الاقتصاد المصري

- تصدر هذه النشرة دورياً عن الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار والموارد ببنك الاستثمار القومي باللغة العربية لتوزيعها بالمجان داخل جمهورية مصر العربية على المهتمين بمتابعة التطورات الاقتصادية فى البلاد.
- وتتحرى الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار غاية الدقة فى عرض المعلومات والأرقام التي تحتويها النشرة.
- ولا يعتبر بنك الاستثمار القومي مسئولاً عن أي من التفسيرات أو الآراء الواردة بها ويسمح بنشر مقتطفات من هذه النشرة بشرط ذكر المصدر.